

مدى الكرمل Mada al-Carmel

المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

برنامج دراسات إسرائيل

ملفات  
مدى

اسرائيل والتحوّلات في المحيط العربي | ملف رقم 4، 2014  
المحرران: إمطانس شحادة ونديم روحانا.

# قراءة في سيولة القاموس السياسيّ لفلسطينيّ 48 في ظلّ الربيع العربيّ

أمل جمال

كانون أول 2014

# قراءة في سيولة القاموس السياسي لفلسطيني 48 في ظل الربيع العربي

أمل جمال<sup>1</sup>

تتناول المقالة الحالية مميّزات اللغة السياسيّة لدى المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل في ظلّ ثورات الربيع العربيّ، وتُبيّن غياب قدرة الاستحواذ على مفردات اللغة السياسيّة التي تشكّل طبيعتها المراوغة دلالة واضحة على عدم قدرة اللاعبين السياسيّين على تكريسها وتثبيتها لصالحهم. المعنى السائل لغياب استقرار الخطاب السياسيّ هو أنّ خاصّيّته المتملّصة تُمكن من إلقاء نظرة على إمكانيّة وجوده من خلال غيابه. فما يغيب في المصطلحات السياسيّة له حضور لا يقلّ أهمّيّة عمّا هو متداول والعكس صحيح؛ فإنّ المتداول يخبئ بحضوره ما لا يراد له أن يطفو على السطح ويولّد التزاماً لا يمكن تحقيقه، وبالتالي قد يتحوّل إلى آليّة حكميّة تمسّ بإمكانيّات الفاعل السياسيّ للمحافظة على هيئته أمام جمهور هدفه.

تتناول المقالة الصراع الدائر في فضاء يحده الحيز القائم بين الوجود والغياب، بين تحقّق سيرورة ما وعدم قدرتها على التحقّق، وبين تحقّقها وعدم قدرتها على تمثيل نفسها، لأنّ التمثيل الذاتيّ بحدّ ذاته يلغي إمكانيّة تحقّقه. هذه المقالة لا تتناول المجرّد بل تسعى لاستشفاف (وإن كان جزئياً) لمعنى "السياسيّ" في الحالة الاستثنائيّة كاستئناف على ما هو قائم دون الالتزام بأن يحقّق الاستئناف تعريفه المفروض سلفاً لتكوّن الاستئناف. فعل الاستئناف في التحليل التالي سبب أنّ الاستئناف على الواقع السياسيّ والاجتماعيّ الذي ساد لعقود طويلة هو كذلك استئناف مبدئيّ

1. البروفيسور أمل جمال، محاضر في قسم العلوم السياسيّة، جامعة تل أبيب

على محاولات تثبيت وترسيخ تصنيفات واقع تثبت هذا الواقع على النحو الذي هو عليه، وهو الفعل الذي يصون إرادة القوة المهيمنة. لا بدّ من لفت النظر إلى أنّه في بعض الأحيان يجري تحديد الآليات المستخدمة للمقاومة والاستئناف ومصطلحاتها من قبل القوى المهيمنة أو بالتحاوّر معها، ولهذا، بالرغم من أنّ فعل الاستئناف والاعتراض على الهيمنة وعلاقات القوة تهدف إلى زعزعتها، فإنّ مجرد الاستئناف والاعتراض يمنح الشرعية لبنية القوة المهيمنة، كما هو الحال في الدخول في اللعبة السياسية الحزبية والانتخابات للبرلمان أو للسلطات المحليّة، أو كما هو الحال في التوجّه إلى المحاكم وعلى رأسها محكمة العدل. لا يعني هذا التخلّي عن آليات متاحة للاستئناف، بل يجب الإبقاء على وعي المقاومة واعٍ لمحدودياته وإمكانيّات تسخيرها لما يتعارض مع مقصده الأساسي.

الخروج الميثودولوجي على ثنائية الوجود والعدم، التي صكّها بارمينيدس قبل أكثر من ألفي عام، يقينا من الانجرار وراء محاولات القوى السياسية ترسيخ ثنائيات ثابتة وتصنيفية وأحادية الاتجاه، تلك التي تحجب السمة السائلة للتكوّن كاستئناف على تنظيم الواقع بما تملّي علاقات القوة المهيمنة. محاولة استكناه الدينامي دون تثبيته وترسيخه، وتوصيف إمكانيّة الوجود دون فرض حدود اعتباطية، يمكّننا من إلقاء نظرة خاطفة على سيرورات مركّبة يُفضي ترسيخها ورسم حدودها على نحو صارم إلى القضاء عليها كأحد خيارات الوجود. الترسّخ التصنيفي هو القوة التي تشكّل تضاداً لسيولة ودينامية السيرورات الاجتماعية والسياسية الديمقراطية. الترسّخ ينتقص البعد الجوهرّي للسيرورات المركّبة ويلغي الحركة، ويبطل التغيير وإمكانيّة المحافظة الذاتية بواسطة المردود، لا بل إنّ السعي للجمود ينجح كذلك في استملاك المفاهيم التي تملّي علاقات القوة، وبالتالي يقطع الطريق على آفاق المستقبل المفتوح على مصراعيه، نحو استنفاد الرغبة في الشراكة والمشاركة. لذا، إنّ تفكيك المصطلحات السياسية التي تشكّل أعمدة الأساس للخطاب السياسي السائد هي مهمّة أوليّة في الكشف عن علاقات القوة المبيّنة والتي تحاول أن تخفي نفسها خلف ستار الموضوعيّة والعفويّة والهمّ العام. كذلك يتيح هذا التفكيك إمكانيّة الوقوف على كنه مصطلحات ومدلولات الاستئناف والمقاومة ضدّ منظومات القمع الخبيثة التي تستعمل المماهة بين العدل والقانون والجدليّة السلبية بين الدمج والاستثناء، بغية تفرّغ الاستئناف والمقاومة من مضامينها الحقيقيّة، وإبقائهما شكليين يخدمان محاولات الهيمنة إظهار نفسها على أنّها عكس ما هي عليه.

التصنيفات التي يتناولها المقال هي إرادة الشعب وحدود الانتماء؛ وجدليّة الولاء ونزعة الخيانة وموضوعاتها السياسيّة؛ والمقاومة كفعل استثناف على فعل تصنيف مدلول المقاومة؛ والاحتجاج وقوّة الجماهير التي تفتقر إلى مركز ذي سلطة تراتبيّة على تحويل انعدام التنسيق إلى مصدر القوّة الأساسيّ للاحتجاجات؛ والتميز النسبيّ ومحدوديّة الفرص السياسيّة كحالة لجم ذاتيّ.

## حول إرادة الشعب وحدود الانتماء

في كانون الأوّل عام 2012، قمت بتنظيم مؤتمر للصحفيّين العرب في الناصرة، وقمنا كذلك بدعوة محمّد كريشان، الصحفيّ والمحلّل المرموق في شبكة الجزيرة القطريّة للمشاركة في المؤتمر. وبما أنّ هذا الأخير لا يستطيع القدوم إلى الناصرة، كان حضوره عبر تطبيق "السكايب" وبُثت أقواله على شاشة كبيرة وُضعت في القاعة. يُعتبر كريشان ممثلاً لتوجّه الجزيرة التي حظيت بنسب مشاهدة لم يسبق لها نظير في العالم العربيّ. هذا التوجّه ليس قاطعاً، وقد حمل في طياته على امتداد السنين احتماليّة الاستئناف على تصنيفات الواقع المهيمن في العالم العربيّ، لكنّه يشكل الآن - بنظر كثيرين - بوق "خبث ودهاء القوى المهيمنة". من المهمّ في هذا السياق أن نشير أنّ شبكة الجزيرة (ومقرّها قطر) تبنت في بداياتها خطّ "الرأي والرأي الآخر"، وسوّقت نفسها منصّة حرّة تتحدّى وسائل الإعلام الرسميّة وتعطي صوتاً لهموم الإنسان العاديّ. وبما أنّ صوت الإنسان العاديّ قد أُسكت تماماً في وسائل الإعلام الرسميّة التي احتلتّ الحيز الإعلاميّ لعدّة قرون في العالم العربيّ، فقد ألهمت الجزيرة خيال الجماهير المتعطّشة لحرّيّة الرأي، وبلغت نسب مشاهدتها مستويات غير مسبوقه بحسب جميع المعايير والمؤشّرات. مع اندلاع المظاهرات في أرجاء العالم العربيّ، انحازت الجزيرة إلى الجماهير المتظاهرة كتعبير عن إرادة الشعب. لكن بعد إسقاط الأنظمة في تونس ومصر وليبيا، تبين أنّ الشبكة تؤيد إعادة تعريف المنطقة بحسب حلّ وسط بين الطرح الأيديولوجيّ لحركة الإخوان المسلمين (بحسب الموديل التركيّ)، والمصالح الإستراتيجيّة الأمريكيّة. موقف المحطّة من الأحداث في سوريا اشتقّ هو كذلك من وجهة النظر هذه. التوجّه المعادي لشبكة الجزيرة نما في صفوف من رأوا الإخوان المسلمين حركة انتهازية تستغلّ احتجاج الجماهير لكسب القوّة السياسيّة والسيطرة على الحكم في الدول العربيّة المختلفة. وقوف الجزيرة إلى جانب المعارضة السوريّة ضدّ نظام بشار الأسد، النظام الذي طالما اعتُبر القاعدة الأخيرة للمقاومة ضدّ الهيمنة الأميركيّة في المنطقة، أدّى إلى استياء شديد في قطاعات آخذة بالاتّساع في العالم العربيّ. تعاظّم هذا الاستياء كلّما تبين موقف الجزيرة المؤيد لحركة الإخوان

المسلمين، المنظّمة التي اعتبرتها القوى الوطنيّة اللبراليّة متماشيةً مع المواقف الأمريكيّة، بالرغم من أنّ هذا التحليل لم يتطابق مع التطوّرات على الأرض، حيث إنّ الأوراق اختلطت ولم يعد من الممكن الحديث عن صورة واضحة المعالم في كلّ ما يتعلّق بالصراعات الدائرة في المنطقة العربيّة.

قوطعت أقوال كريشان مرّات عديدة، وشهد الجوّ في القاعة احتقاناً بعد محاولة عدد من المشاركين مهاجمة الصحفيّ كريشان وإسكاته. هؤلاء كانوا من المؤيدين لنظام بشار الأسد الذين أُطلق عليهم اسم "الشيّحة"، واستخدموا جميع الوسائل المتاحة لهم للدفاع عنه في مواجهة معارضيّه وعلى رأسهم الجزيرة بكلّ ما تمثّله هذه المحطّة. مؤيّدو الاحتجاجات ضدّ النظام هاجموا الانتقادات غير المنضبطة التي شنّها مؤيّدو الأسد وشبّهوها بالعنف الذي استخدمه النظام لإسكات معارضيّه. في نظر مَنْ اشتكوا ضدّ محاولات الإسكات، الاحتجاجات الاجتماعيّة الواسعة في الأشهر الستّة الأولى في سوريا لم تكن مؤامرة غربيّة برعاية قطريّة، وإنّما كانت جزءاً من الحراك السياسيّ ضدّ الأنظمة التسلّطيّة، ودعمًا للديمقراطيّة وسيادة الشعب. وادّعى مؤيّدو الاحتجاجات الجماهيريّة في سوريا أنّ الاحتجاجات السلميّة شكّلت الخطر الوجوديّ الأكبر على النظام، ولذا عمل هذا الأخير على نقلها إلى ساحة الصدمات العسكريّة والقضاء عليها هناك، وهو ما أدّى إلى تدهور البلد إلى حرب أهليّة لا يمكن إعفاء النظام من المسؤوليّة عنها.

كشف الهرج والمرج في صفوف الحضور النقاب عن اللغة المراوغة، وعن محاولات استملاكها والاستحواذ عليها؛ حيث حاولت كلّ مجموعة من الأقطاب المتصارعة أن تُظهر نفسها على أنّها أكثر أخلاقيّة وأكثر إخلاصاً للمصالح القوميّة العربيّة. وكشف النقاب كذلك عن عمق الأزمة الأخلاقيّة التي ولّدتها الأزمة السوريّة في صفوف الفلسطينيّين مواطني إسرائيل، الذين يعتبرون أنفسهم جزءاً لا يتجزّأ من التشكّلات الجديدة في العالم العربيّ، على الرغم من عدم انخراطهم فيها مباشرة. بالنسبة لبعض الامور لم تحمل ثورات الربيع العربيّ في طيّاتها إمكانيّة التحرّر من الأنظمة الاستبداديّة فحسب، بل كذلك من العجز السياسيّ والصمت المدوّي لدى شعوب عربيّة كاملة ترزح تحت نير الاستغلال والنهب من قبل مجموعات صغيرة من أصحاب المصالح. ألهمّ صوت الشعوب الجمهور الفلسطينيّ في إسرائيل وهو المتعطّش لتطوّرات تعيد الأمّة العربيّة إلى مسار التاريخ.

وإذا كان صمت الجماهير المدوّي قد شكّل السؤالَ المركزيَّ على امتداد سنوات الطويلة، فمن الآن فصاعداً أصبح ما قالته هذه الجماهير التحديّ الأكبر الذي يستدعي التعريف. تبيّن أنّ سبر أغوار صوت الجماهير ليس بالمهمّة اليسيرة، ولا سيّما بسبب حضور الشعب كافتقاد وليس كحضور. غياب الشعب، بوصفه وكيلاً متماسكاً يمتلك إرادة معرفة سلفاً لعملية سياسية، هذا الغياب مكن قوى انتهازيّة من امتطاء هذه الإرادة واختطافها.

الاحتجاجات الواسعة في العالم العربيّ، ولا سيّما ضبط النفس الذي ميّز الحراك الجماهيريّ في تونس ومصر واليمن، ألهبت الخيال وأعدت الثقة بقوّة الجماهير. العمليّات الاحتجاجيّة وضعت علامات استفهام جدّية على مفردات سياسيّة أساسيّة سائدة في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل. تغيّر مدلول مصطلح "الشعب". غاب هذا "الشعب" في الماضي من القاموس السياسيّ، وها هو يتحوّل الآن إلى ذات، وأصبح المتحدث المركزيّ الذي يسكت كلّ صوت آخر في محيطه. أصبحت البادئة "الشعب يريد..." مفهوماً يحمل في طياته طاقات سياسيّة، ويشكّل تحقيقه تحدياً لم يعتدّ أحد عليه، ولم يدرك مغزاه الحقيقيّ. وإذا كان صمت الجماهير المدوّي هو المسألة المركزيّة على امتداد سنين طويلة، فمن الآن فصاعداً أصبح حديث الجماهير هو التحديّ الأساسيّ والأمر الذي يستوجب التعريف والتحديد. تبيّن أنّ تعريف صوت الجماهير ليس بالمهمّة السهلة بتاتاً، ولا سيّما بسبب حضوره كغياب لا كحضور. غياب الشعب وكيلاً متماسكاً ذا إرادة [معرفة سلفاً] للعملية السياسيّة مكن بعض القوى الانتهازيّة من امتطاء إرادة الشعب وخطفها. إرادة الشعب كصاحب سيادة ينجح في تحقيق سيادته على نحو يتمايز عن سيادة النظام تُشكّل التحديّ المركزيّ للاحتجاجات العربيّة. عدم وضوح تصنيف "الشعب يريد" كشف النقاب عن الخلافات العميقة في صفوف النخب السياسيّة والفكريّة في المجتمعات العربيّة. فإذا كنا في السابق قد افتقدنا إرادة الشعب، بسبب القمع وعمليات التطويق من قبل أنظمة غير ديمقراطيّة مخابراتيّة، فما نحن الآن في فترة انكسر فيها الطوق الحديديّ من حول عنق الشعب، ومع ذلك يتبيّن أنّ الشعب لا يعرف ما يريد، أو أنّه لا وجود له كمعطى سياسيّ وكلاعب ذي إرادة. كما يتبيّن أنّ وجود الشعب ينبع من قمع النظام كعامل مضادّ وجوده قسريّ من أجل شرعيّة النظام القمعيّ نفسه. كذلك تبيّن أنّ الشعب هو بالأحرى مجموعات إثنيّة أو دينيّة أو قبليّة لا تجمعها أهداف أو تصوّرات أو إرادات سياسيّة مشتركة. أدّى هذا الواقع المتشردم إلى ردود أفعال متباينة بين اتّهام النظام السائد بالمسؤوليّة عن غياب الشعب أو إرجاع ذلك للمؤامرة الخارجيّة. وأحال البعض الوضع المتخبّط

إلى كون المجتمعات العربيّة غير ناضجة، وثمة من اعترف بأنّ الشعوب العربيّة هي مجموعات قبائل أو إثنيّات فُرض عليها أن تتعايش تحت وطأة نظام قمعيّ بزواله أزال الغطاء الوحيد لوحدة الشعب وأعاد الواقع المجتمعيّ إلى أصوله السياسيّة، وهي حالة احتراب على هويّات قاتلة بدل التوافق على مشروع سياسيّ مستقبليّ يضمن الرفاه والكرامة والمستوى المعيشيّ لجميع من يعيشون في الإطار السياسيّ المشترك. انتهائيّة بعض النخب أدت الى محاولات ترسيخ هذا الوضع لصالحها، وهو ما أدّى إلى تفاقم الوضع وتعزيز أزمة الهوية السياسيّة المشتركة. أمعن المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل في النظر إلى هذا الواقع من خلال تجربته الخاصّة، ولا سيّما مقابل نجاح المجتمع الإسرائيليّ اليهوديّ في الحفاظ على وحدته باسم مشروع سياسيّ مشترك بالرغم من كلّ الفروق والتباينات، والوقوف وراء الدولة المشتركة بالرغم من سياستها الاقتصاديّة والاجتماعيّة المختلف عليها. أدّى الواقع العربيّ إلى تعزيز أزمة الهوية القوميّة وخلافاتها مع ذوي النزعات الدينيّة، ممّا أدّى إلى الوقوع في ورطة البدائل القائمة. هذه الورطة لحق بها بعد آخر عندما اندلعت الاحتجاجات الاجتماعيّة في صيف العام 2011 في إسرائيل، وفيها علت كذلك أصوات "الشعب يريد". هويّة الشعب وحدود مركّبات الانتماء إليه وضحا التناقض القائم بين التثبيت / الترسخ والسيولة، وكذلك مراوغة مدلول الانتماء. إذا كان الشعب الإسرائيليّ لا يشمل العرب الفلسطينيّين، وإذا كان الواقع العربيّ مأزومًا في حالة اندثار وتراجع، فما هي الخيارات القائمة عند هذا المجتمع؟ بالرغم من عدم وجود إجابات قاطعة عن هذا السؤال، لا بدّ من التمعّن في خطاب الحركة الإسلاميّة لاستشفاف الاصطفافات الجديدة في المجتمع العربيّ، حيث فوقيّة الخطاب الإسلاميّ الدينيّ تحمل الكثيرين في المجتمع العربيّ على إعادة النظر في مواقفهم من المفّرات الآمنة في مواجهة مدّ طائفيّ قمعيّ كبديل للواقع الحاليّ. وما المأزق السياسيّ الحاليّ، المتعلّق بإعادة بناء لجنة المتابعة وتبعاتها على الاصطفافات الحزبيّة المفروضة على الأحزاب من الخارج، إلّا سيولة الواقع السياسيّ وإمكانيّات تركيبه بحسب المصالح والإمكانيّات المتاحة والتي تكشف في بعض الحالات مدى قصريّة الحدود السياسيّة والاصطفافات السابقة. تعكس هذه السيولة معنى السياسيّ الذي يهدف إلى إضفاء صبغة غير سياسيّة على ما هو في أصله سياسيّ.

تغلّغت رياح الربيع العربيّ عميقًا في قلوب ووعي الأجيال الشابة العربيّة في البلاد. مشاهد الملايين الذين يتدفّقون إلى الشوارع وينتفضون ضدّ نظام القمع أضفت مضمونًا على الاحتجاج العربيّ الكامن ضدّ سياسات الدولة الإسرائيليّة. المقارنة مع المحيط الإسرائيليّ تشكّل مصدر إحباط ونفور واغتراب، وعليه فهي تحمل في طياتها احتماليّة الانتفاض، لكن

## المقارنة تجري كذلك مع المحيط العربيّ. نواتج حالة عدم الاستقرار، لا سيّما سيطرة قوى انتهازية على محاور القوّة على ضوء تهاوي الأنظمة البالية، ثبّطت بدرجةٍ ما من عزائم الشباب في إمكانية الانتفاض.

دبّ إسقاط زين العابدين بن علي في تونس وحسني مبارك في مصر حماسة بالغة في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل، ولا سيما أنّ الحديث يدور عن إسقاط نظامين استبداديّين اقترنا بالعجز القومي وبالخنوع للإملاءات الغربيّة، والفساد والقمع على المستوى الداخليّ، والشلل على المستوى الإقليميّ. اعتبرت قطاعات واسعة من الجمهور الفلسطينيّ في إسرائيل أنّ اهتزاز عروش الأنظمة في هذه الدول يجسّد عمليّات تحوّل ديمقراطيّ وانخراطاً شرعيّاً للشباب في الاحتجاجات والتغييرات السياسيّة المرجوّة. صور الجماهير (ولا سيّما روح التضحية والقيادة لدى مئات آلاف الشبّان والفتيات) صبغت المناخ السياسيّ في صفوف الشبان الفلسطينيين بألوان زاهية، وأصبح المستقبل واعداً، وتغيّرت اللغة السياسيّة وبدأ أنّ انفتاح المجال السياسيّ أصبح مضموناً، وأخلى اليأس والإحباط مكانهما لصالح المساواة والسعادة والأمل.

عندما امتدّت الثورة الشعبيّة إلى سوريا في آذار 2011، وتعاظمت قوّة الإخوان المسلمين في تونس ومصر، بدأ الخطاب السياسيّ الداعم للديمقراطية بالتحوّل. مشاركة معارضي النظام الذين يعيشون في الغرب بالاحتجاجات الدائرة في سوريا دفعت إلى عمليّة إعادة للنظر لما يحصل في العالم العربيّ، وانقسم مؤيّدو الثورات إلى ثلاثة معسكرات لها مصلحة مشتركة: دعم دعاة الفكر السياسيّ الإسلاميّ الثورات بسبب إتاحتها للأحزاب والحركات السياسيّة الإسلاميّة الوصول إلى سدّة الحكم على ظهر الاحتجاجات الواسعة. من ناحيتهم، دعم دعاة الديمقراطية المدنيّة- الليبراليّة الاحتجاجات الشعبيّة لأنّها حملت في طياتها فرصة تأسيس أنظمة جديدة تحمل طابعاً مدنياً وديمقراطياً، وتعبّر بالتالي عن الطموحات الحقيقيّة للشعب. أمّا دعاة المعسكر القوميّ، ولا سيّما الناصريّون منهم، فقد اعتبروا الاحتجاجات معبّرة عن رغبة الشعوب العربيّة في أخذ زمام الأمور بأيديها وإسقاط الأنظمة التي امتصّت دماء هذه الشعوب وأضعفتها وحالت دون تحقيقها للسيادة في دولها، وسخرت مواردها للمصالح الضيقة لنخب فاسدة وخاضعة للمصالح الأجنبية. إلا أنّ التطوّرات على أرض الواقع أثبتت كلّ مرّة من جديد أنّ هنالك قوى صامتة، تمثلها المؤسّسات العسكريّة والمخابراتيّة، تنتظر الفرصة لكي تعيد بناء نفسها وإعادة السيطرة على مؤسّسات الدولة، وهي التي تتحكم في حركة التاريخ، خاصة بعد تدهور الأوضاع في ليبيا وسوريا.



حصلت جولة جديدة من الاصطفافات السياسية على ضوء تصدُّع نظام الحكم في سوريا، واعتبرت قطاعات واسعة أنَّ سقوط نظام الأسد يشكل تهديداً مباشراً لمعسكر المقاومة، وتعبيراً عن الخنوع للأطماع الأمريكية المتمثلة في فرض الهيمنة الإقليمية، وهو ما سيصبُّ في نهاية المطاف في صالح إسرائيل. عندها فقط بدأ نقاشٌ جدِّي وجذريٌّ حول مدلولات مفهوم "الثورة" وحول مميَّزاتها، وأدى الأمر إلى ظهور نظرية المؤامرة. وإذا كان ما حصل في مصر وتونس واليمن (بل حتى في ليبيا) هو ثورة شعبية شرعية، فإنَّ ما حصل في سوريا يُعرِّف مفهوم الثورة من جديد. ثمة فرق بين الاحتجاجات الشعبية ضدَّ نظام استبداديِّ يدعم الغرب، والاحتجاجات الشعبية ضدَّ نظام استبداديِّ مناهض للغرب. مفهوم الثورة إذاً لا يُشتقُّ من مميَّزاتها الداخلية، بل من إسقاطاتها الخارجية على موازين القوى الإقليمية.

علاوة على ذلك، إنَّ مصطلح الثورة ليس -مسبقاً- مع سيادة الشعب، ومسؤوليته، ومشاركته في تحديد مصيره، بل إنَّه -اشتقاقياً- ضدَّ الهيمنة الغربية. مفهوم الثورة لدى دعاة معسكر المقاومة ضدَّ نظام يعتبرونه رأس الحربة لهذا المعسكر جسَّد عدم ثقتهم بقدرة الشعب وكفاءته في تقرير مصيره، وعكس الحاجة إلى وصاية سلطوية لضمان عدم سقوط الشعب في براثن من يسعون لسلب سيادته، وكأنَّ هذه السيادة تتحقَّق بفعل المرسوم السلطويِّ القائم. تعزَّز هذا المفهوم التشكيكيِّ التناوريِّ من خلال اختبائه خلف ارتفاع قوَّة الإخوان المسلمين بديلاً وحيداً للأنظمة القائمة في تونس ومصر وليبيا، ودعم الأنظمة الملكية في دول الخليج وعلى رأسها السعودية وقطر للاحتجاجات الشعبية ضدَّ الأنظمة في مراحل مختلفة من الثورة. جسَّدت انتهازية الإخوان المسلمين سيولة مفهوم الثورة، بسبب سعيهم لاستخدام الاحتجاجات الشعبية ضدَّ السيادة الكامنة في نواتها. وما احتكارهم للسلطة خلال سنة حكم الرئيس المنتخب محمد مرسي، وممارسات الإخوان في تونس، إلّا مثال للبعث على البعد الكامن بين إرادة الشعب والانفراد بالسلطة من قبل مجموعة واحدة من المواطنين مهما كانت.

انتهازية الإخوان المسلمين جسَّدت سيولة مصطلح الثورة بسبب سعيهم الدؤوب لاستخدام الاحتجاج الشعبيِّ ضدَّ البعد السياديِّ الكامن في جوهر هذا الاحتجاج. المفهوم الدينيِّ الذي يسحب السيادة من الشعب وينقلها إلى قائدٍ روحيٍّ واحد (المرشد) سعى إلى الاستحواذ على الثورة بغية مأسسة ما هو عكسها.

المفهوم الدينيّ الذي يسحب السيادة من الشعب وينقلها إلى قائد روحيّ واحد (المرشد) سعى إلى الاستحواذ على الثورة بغية مأسسة ما هو عكسها. بالنسبة للكثير من معسكر الداعمين للثورات في الدول العربيّة، أصبح التحوّل الديمقراطيّ قرين الأسلمة كخيار وحيد لمدلولاتها. اتّفق المعسكران لأسباب متناقضة (وكضرب من العبث) أنّ كلّ مدلول آخر لـ "الشعب يريد" أصبح غير شرعيّ. وبينما أيد أحد المعسكرين الثورات التي دفعت بالإخوان المسلمين إلى دفة الحكم، عارض المعسكر الثاني الثورات للسبب ذاته.

رأى دعاة المعسكر العلمانيّ - الحداثيّ أنّ الغرب يخون قيمه بسبب دعمه للسيروورات السياسيّة التي تدفع إلى كرسيّ الحكم حركات سياسيّة مناهضة للغرب، تلك التي أبدت استعدادها للتوصّل إلى اتّفاقات مع القوى العظمى الغربيّة بغرض ضمان السلطة بعكس الرغبة الحقيقيّة للشعب. استغرب هؤلاء كيف يمكن لإرادة الشعب أن تخون نفسها وتدفع إلى الحكم حركة ستقوم بالقضاء على إمكانيّة سيادة الشعب. استغرب هؤلاء كذلك كيف يتساوى الموقف الأخلاقيّ الغربيّ المؤيّد للديمقراطيّة وسيادة الشعب مع دعم حركة دينيّة سلفيّة كالإخوان المسلمين.

تحوّل الخيار الديمقراطيّ، في نظر الكثيرين، إلى خيار إشكاليّ عندما طوّر لغة مشتركة مع التصرّو الغربيّ لسيادة الشعب الذي يستطيع اختيار تصوّر سياسيّ دينيّ وغير ديمقراطيّ قد يلغي قدرة الشعب على تغيير رأيه مستقبلاً. قنوات الاتّصال المفتوحة بين الدول العظمى الغربيّة وقيادات الحركات الإسلاميّة برعاية سعوديّة - قطريّة عزّزت مواقف من أرادوا تقليص مدلول الثورات لتنحصر في سيادة تعبّر عن المناهضة للغرب، لا بالمفهوم الحضاريّ بالضرورة (فهؤلاء من دعاة المفهوم العلمانيّ - الحداثيّ)، بل كتعبير عن الجانب السياسيّ - الإستراتيجيّ لهذا المصطلح. رأى دعاة المعسكر العلمانيّ - الحداثيّ أنّ الغرب يخون قيمه بسبب دعمه للسيروورات السياسيّة التي تدفع إلى كرسيّ الحكم حركات سياسيّة مناهضة للغرب، تلك التي أبدت استعدادها للتوصّل إلى اتّفاقات مع القوى العظمى الغربيّة بغرض ضمان السلطة بعكس الرغبة الحقيقيّة للشعب. استغرب هؤلاء كيف يمكن لإرادة الشعب أن تخون نفسها وتدفع إلى الحكم حركة ستقوم بالقضاء على إمكانيّة سيادة الشعب. استغرب هؤلاء كذلك كيف يتساوى الموقف الأخلاقيّ الغربيّ المؤيّد للديمقراطيّة وسيادة الشعب مع دعم حركة دينيّة سلفيّة كالإخوان المسلمين.

تصدُّع المفردات السياسيَّة الأساسيّة حوّلت شعار ”الشعب يريد“ إلى مقولةٍ خطيرةٍ تحمل في طياتها ما هو عكس الفرص المفتوحة، بل يمكن توظيفه من قبل القوى المهيمنة المخادعة. ها هو مصطلح ”الشعب يريد“ يحظى بالقبول بشروط سابقة لوجوده، وهي أنّ الشعب يريد ما نريد أن ننتمي إليه، وإذا أراد الشعب أمراً لا نستطيع رؤية أنفسنا في إطاره، فعندها تتحوّل إرادة الشعب إلى وعي زائف، نجحت القوّة المهيمنة في تغيير مدلولاته بخبث ودهاء. دهاء القوّة المهيمنة يهشم إرادة الشعب ويولج فيها إمكانيةً استنفاد ذاتيٍّ تتعارض مع ”الطبيعة“ الحقيقيّة للإرادة وهي مقاومة الهيمنة التي تسلب الشعب سيادته كحراكيّة مفتوحة تتحقّق فيها الإرادة بمَنَاحٍ مختلفة، وبحسب الشروط التي يحدّها.

## جدليّة الولاء والخيانة وموضوعاتها السياسيّة

الولاء والخيانة هما تصنيفان شائعان في الخطاب السياسيّ العربيّ بعامّة، ولا سيّما في الخطاب السياسيّ الفلسطينيّ في إسرائيل. تقصّي أثر تعريفات هذين المفهومين الأيديولوجيّين يكتسب مزيداً من الإثارة على خلفيّة التفكير في موضوعات هذين المصطلحين المفرطين في المغالاة. تعريف كلٍّ واحد من التصنيفين، وتحديد المكان الذي يمرّ فيه الحدّ بينهما، هما محطّ خلاف مركزيّ في الواقع الآنيّ من تشكّل مصدر خلاف مركزيّ في الواقع الحاليّ الذي يميّز بتشكّل سيوليّ يفتقر إلى متّجه (victor) واضح. ثمّة مسألة مهمّة في فهم تطوّر النقاش السياسيّ، تتخطّى مسألة من يعرف ما هو الولاء وما هي الخيانة، ويتناول في الأساس مسألة الولاء لمن وخيانة من؟ يكتسب هذا السؤال مزيداً من الصدقيّة حين لا يكون في الإمكان فصل التطوّرات السياسيّة المحليّة عن القوى السياسيّة الخارجيّة التي تعمل على بناء هذا الطراز من الواقع أو نحو ذلك.

الصراع بين المعاني المختلفة لـ ”الربيع“ يخبئ في طياته المعاني المختلفة لـ ”الشتاء“. وجود خيار سياسيّ يتجاوز التعريفات الإسلاميّة كتعبير عن إرادة الشعب يشكّل محطّ خلاف ويعكس تخوّفاً عميقاً في صفوف المهتمّين بما يدور في العالم العربيّ من أحداث.

مع تطوّر الاحتجاجات الشعبيّة في بعض الدول العربيّة، ثار نقاش نشط بشأن أشكال تطبيق مصطلحيّ الولاء والخيانة؛ وبدأت عملية اصطفاغ في المعسكرين على أساس عملية فرز حادّة

للذات والآخر بحسب معانٍ شبه "موضوعيّة" لهذين المصطلحين. هذا التعاكس الثنائيّ للمفهومين لم يكن مسألة يجدر التوقّف عندها، لولا أنّه شكّل أداةً مركزيّة في الاصطفاة ضمن معسكرين، يضع كلّ منهما نفسه والآخرين في خانة الولاء والخيانة حسب ما يرتئي. يتكشّف هذا الأمر على أفضل نحو في التناقض بين المصطلحين "الربيع" و "الشتاء" اللذين طوّعا في بداية الطريق لتصنيف ثنائيّ التفرّع وأحاديّ الاتجاه ومتجمّد يتعامل سلبيّاً أو إيجاباً مع هذه التطوّرات أو تلك: تدفّق مئات الآلاف إلى الشوارع لإسقاط نظام استبداديّ اعتُبر ربيعاً للشعوب، وعندما اختار جزء لا بأس به من هذه الجماهير طرازاً محدداً للواقع السياسيّ، انقلب مصطلح "الربيع" إلى مصطلح "الشتاء". عندما خرجت جماهير جديدة ضدّ ما اعتُبر "شتاء"، اعتبر البعض أنّ "الربيع" يتجدّد بينما اعتبره البعض مجرد "شتاء" يغطّي عورته بورقة تين.

الاحتجاجات الواسعة في بعض الدول العربيّة أظهرت أنّ ثنائيّة "الربيع" / "الشتاء" لا تستطيع التعبير عن الواقع ولا تنجح في تأسيس واقع يوائم هذا التصنيف. تهشّم مدلول كلّ واحد من هذين التصنيفات هو المركّب الأكثر إثارة في نقاشنا حول تخبُّط الخطاب السياسيّ في العالم العربيّ وفي صفوف الجمهور الفلسطينيّ في إسرائيل. المعاني التي تُعزى لـ "الربيع" و "الشتاء" تعكس التخبُّطات السياسيّة الأساسيّة في صفوف هذا الجماهير العربيّة. "الربيع" بمدلول إرادة الشعب الذي يُمسك بزمام القوّة ويتسيّد يواجه استنفاداً غير موحّد للإرادة، التي يمكن لها أن تُعرّف إيجابياً كتحقيق ذاتيّ مفتوح دون تحفُّطات مفترضة سلفاً، أو سلبياً كقطع الطريق على إمكانيّات كامنة يتضمّنهما الواقع السياسيّ، وبالتالي كنوع من المحافظة على ما هو قائم باستخدام حلّة وعناوين جديدة. الصراع بين المدلولات المختلفة لـ "الربيع" يضمّ في طياته المعاني المختلفة لـ "الشتاء". وجود خيار سياسيّ يتعدّى التعريفات الإسلاميّة كتعبير عن إرادة الشعب يشكّل نقطة خلافية، ويعكس تخوّفات عميقة في صفوف المهتمّين بأحداث العالم العربيّ. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو هل كانت هناك إمكانيّة بديلة للبديل الإسلاميّ للأنظمة الدكتاتورية؟! إنّ التجربة التونسيّة (وهي الأقرب إلى التجربة الديمقراطيّة) تبين أنّ البدائل القائمة ثلاثة: نظام إسلامويّ في حلّة ديمقراطيّة لا تعرف مدى التزامه للأسس الديمقراطيّة على المدى الطويل، أو نظام دكتاتوريّ عسكريّ على شاكلة نظام السيسي في مصر، أو تفكك الدولة كما هو الحال في سوريا وليبيا. ولا شك أنّ هذه البدائل لا يمكن أن تبشّر بالأمل على المدى القصير وال المدى المتوسط، رغم أنّه من الممكن للحالة التونسيّة أن تتحوّل إلى نموذج جديد يحتذى به، ولا سيّما بعد الانتخابات البرلمانيّة التي جرت في تشرين الثاني عام 2014، والتي أظهرت مقداراً عالياً من الالتزام لدى كلّ القوى السياسيّة بقواعد اللعبة الديمقراطيّة القائمة على تبادل السلطة

بوسائل سلميّة، وهو ما يبقى على حاله إلى أن نرى انتخابات أخرى تبشّر بإمكانية انتقال السلطة من الحزب الإسلاميّ المهيمن إلى قوى بديلة.

الخيار الديمقراطيّ كتعبير عن إرادة الشعب دون إلغاء الخلافات القائمة يتحوّل إلى الغائب المركزيّ في الخطاب السياسيّ السائد في المجتمع العربيّ بعامّة، وفي المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل بخاصّة. التفرّع الثنائيّ المشروط ببقاء الدولة يُسقط إمكانية الوجود لتيّارات فكريّة مختلفة لا تنضوي ضمن إطار الهيمنة التي تفرض نفسها خياراً وحيداً، بل وجوداً حوارياً متساوياً يستنفذ جميع الإرادات الكامنة في رغبة الشعب دون الحاجة إلى الانزلاق نحو حرب الإلغاء المتبادل أو هيمنة قوّة واحدة دون سواها. بيد أنّ التجربة المهيمنة حتّى اليوم تُظهر أنّه لا وجود لواقع سياسيّ إلاّ من رحم الثقافة السياسيّة السائدة، إلاّ في الحالات الثوريّة العميقة كما أظهرت تجارب تاريخيّة سابقة مثل الثورة الفرنسيّة. ولا بدّ من التنبيه أنّ الأحداث الجارية في العالم العربيّ لا تصل إلى درجة الثورة في معناها العميق، وذلك أنّ الاعتصامات والمظاهرات لم تعكس تحولات جذريّة في البنية المجتمعيّة الأساسيّة والتي كان من الممكن أن تفرز قوى اجتماعيّة جديدة تحمل في طياتها رؤية ثقافيّة وسياسيّة مختلفة عمّا هو سائد حتّى اليوم، وإنّما اقتصر على قلب نظام الحكم، وبخاصّة في تونس ومصر وليبيا واليمن.

يُشكّل تعزّز قوّة المتأمل (ذاك الذي يضيف الدلالة على فئات تحليل الواقع المتشكّل) يشكّل طاقة كامنة تمكينيّة، وفي الوقت ذاته نقطة خلافيّة لا تتجسّد في الواقع فحسب، بل كذلك في الخطاب حول الواقع. ما اعتبره "ربيعاً" تعتبره أنت "شتاءً" أو بالعكس، ولا يستنفذ الخلاف الكامن في المسمّيات التي أصبحت روتينيّة في الخلاف حول خصائص الأحداث الدائرة في العالم العربيّ. الطبيعة المراوغة التي تتسم بها أحداث العالم العربيّ هشّمت المصطلحين وأفرغتهما من الدلالات التي تُنسب إليهما. لذا، إنّ استملاكهما من قبل قوى سياسيّة فاعلة لم يشكّل سوى تلاعب لغويّ بهلوانيّ يُظهر أنّ المميّز الثابت للخطاب السياسيّ هو غياب الاتّساق الذي يقوّض تعريفات هذا الخطاب من خلال طمس انقلابه على ذاته عبر توسيع مدلولات مفاهيمه توسيعاً لا حدود له.

كي نفهم ما يعنيه تحطيم التصنيفات، يمكننا الاستعانة بالتمرين الهوبسيانيّ (أي المنسوب إلى توماس هوبس) النظريّ الذي يطلب منّا أن نفكر بطريقة استنباطيّة حول الواقع بواسطة الخيارات الكامنة فيه. الخيار ما بين معادلة سلطوية مدنيّة ومعادلة سلطوية إسلاميّة ينجح في إسكات التعبير الصادق عن الانتفاضة الشعبيّة. الخيار الديمقراطيّ كتعبير عن إرادة الشعب دون إلغاء

الخلافات القائمة يصبح الغائب المركزيّ في الخطاب السياسيّ السائد في المجتمع العربيّ بعامّة، وفي المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل على وجه الخصوص. هذه الثنائيّة تغيب إمكانيّة وجود تيّارات فكريّة مختلفة خارج إطار الهيمنة التي تفرض نفسها خياراً وحيداً، وجوداً حوارياً متساوياً يستنفذ جميع الإرادات الكامنة في إرادة الشعب دون التدهور الإجماليّ نحو حرب الإلغاء المتبادل أو تفرّد قوّة واحدة بالهيمنة. تحويل انهيار النظام القائم إلى حرب الجميع ضدّ الجميع، أو إلى دكتاتورية استبداديّة تختزل "السياسي" وصولاً إلى القضاء عليه.

**ثنائيّة الولاء المطلق الأعمى للنظام السوريّ باسم قيم مقاومة الهيمنة الأمريكيّة، والمعارضة الشاملة والمطلقة لهذا النظام بكلّ ثمن ممكن ودون الاعتراف بوجود أجنّدة إسلاميّة تنتظر فرصة سانحة للانقضاض على فريستها، هذه الثنائيّة تشكّل جزءاً أساسياً من صياغة الخطاب السياسيّ في صفوف القوى المتخاصمة في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل.**

التمرين الهوبسيانيّ تكشّف بكامل عُرْيِهِ في النقاشات الدائرة حول الوضع في سورياً وحول الخيارات المحتملة هناك. من الادّعاءات التي تُطرح بوتيرة عالية أنّ المؤامرة ضدّ نظام الممانعة (المقاومة) في سوريا كانت معروفة مسبقاً، ولذا فإنّ إضعاف الدولة التسلّطيّة لن يؤدّي بالضرورة إلى استقرار سياسيّ وإلى خلق نظام حكم أفضل من النظام القائم، بل سيؤدّي إلى صعود نظام عميل للهيمنة الأمريكيّة ويعمل معها ضدّ مصالح الشعب السوريّ الأساسيّة. صمّم خطابُ الخيانة والولاء المعسكرين المتنازعين، وعزّز حصرية التشعّب الثنائيّ الذي يُفرغ الانتفاضة السوريّة من دلالاتها الأساسيّة الكامنة - أي الانعتاق من نظام استبداديّ يحدّد على نحوٍ مشوّه وانفراديٍّ سلّم أولويّات الأمة.

ثنائيّة الولاء المطلق الأعمى للنظام السوريّ باسم قيم مقاومة الهيمنة الأمريكيّة، أو المعارضة الشاملة والمطلقة لهذا النظام بكلّ ثمن ممكن، ودون الاعتراف بوجود أجنّدة إسلاميّة تنتظر فرصة سانحة للانقضاض على فريستها، هذه الثنائيّة تشكّل جزءاً أساسياً من صياغة الخطاب السياسيّ في صفوف القوى المتخاصمة في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل. اختزال الخيارات في تصنيفين اثنين لا ثالث لهما لا يعكس الأزمة القيمية والسياسية السائدة في العالم العربيّ فحسب، بل كذلك يحوّل المجتمع الفلسطينيّ إلى كوكب يدور في فلك التصنيفات الثنائيّة السائدة في الخطاب السياسيّ العربيّ، وهو ما يقضي على احتماليّة الانتقال من تباين على شاكلة حرب

هدامة تركز على الإلغاء المتبادل إلى تباين على شاكلة نقاش بناء ومُثّر، وهو في الأساس ما هو مطلوب للخروج من الحالة العربية الحالية. لقد شكّلت التعددية والتسامح قيماً أخلاقية أساسية في الخطاب العربي في الماضي. وما يطرح نفسه من هذا السياق سؤالاً هو: لماذا انعدام هذه القيم والتأكيد على ثنائية انحلالية لا التسامح ولا تقبل المختلف هي السمة الأساسية فيها؟ إن التركيبة الأساسية للمجتمعات العربية تعددية، ومن غير الممكن أن تكون اختزالية بسبب عمق الانتماءات والولاءات للمجموعات المختلفة المكوّنة للمجتمع. المفارقة تكمن في السؤال التالي: من أين أتت الأيدولوجيات السياسية المحدودة في ثنائيات قمعية؟ هل من المحتمل أنّها استوردت من الخارج، أم إنّها نابعة من صميم المجتمعات العربية نفسها؟ ليس من الممكن الإجابة عن هذا السؤال بتعمق من هذا السياق، ولكن لا بد أن نوضح أن البعد القائم بين تركيبات مجتمع تعددية تتصف بالاختلافات في مستويات وجودية مختلفة، والمشاريع السياسية المبنية على أيدولوجيات شمولية تناسقية، هذا البعد هو المأزق الأساسي الذي يعاني منه العالم العربي، بما في ذلك المجتمع الفلسطيني في الداخل. وما دامت الثقافة السياسية تقتصر على التناسق القمعي المرتبط بعقلية التحريم المتجذرة في عقلية الأغلبية الساحقة من المجتمع، ستبقى المجتمعات العربية قاصرة عن تطوير مشروع حضاري يوفر الاستقرار والأمان والتطور.

## المقاومة

غياب التعريف المسبق الذي يحدّد ما هي المقاومة يمكن من تشكّل تعريف للظاهرة خلال تحقّقها، وهكذا تتحوّل المقاومة إلى مقاومة للتعريف المسبق لها هي نفسها. يدور الحديث عن نقاش داخلي يشير إلى عدم استقرار التصنيفات السياسية، وعن أنّ الدينامية خاصية غير ثابتة، لكنّها يمكن من إجراء مراجعة ما في واقع معقد. الرغبة في التمرد على ما هو قائم لا تعني غياب القدرة على ضمان أن يكون المستقبل المتشكّل أفضل من الحاضر المتهلّهل فحسب، بل تعني كذلك انعدام القدرة على تعريف مدلول فعل التمرد بمفاهيم تحدّد خياراته مسبقاً.

شهد العقدان الأخيران نموّ معسكرين سياسيين مركزيين. وعلى الرغم من عدم تجانسهما، فإنّ حدود التزامهما القيمي واضحة، وتصنيفات التصوّر الذاتي ليهما تطوّرت كتناظر في قلب الخطاب السياسي الفلسطيني في إسرائيل: معسكر أسس نفسه من خلال نسب المقاومة لنفسه، وهو الفعل الذي ينصبّ في الأساس على تحدي السياسة الأمريكية - الإسرائيلية في الشرق الأوسط والعمل

على قطع الطريق على إمكانية تعزيز هيمنة هذه السياسة في المنطقة. تجسّد هذا المعسكر في نظام بشار الأسد الذي شكّل مرساة مركزية لحزب الله في المنطقة، وعكس درجة التداخل الإيراني في أحداث العالم العربي. أصبحت المقاومة مصطلحاً مركزياً في القاموس السياسي الفلسطيني في إسرائيل على ضوء تكريسها من قبل بعض القوى السياسية المحليّة. وقد جرت محاولة اختزال الواقع العربي إلى المتماهين مع خندق المقاومة، وإلى الذين -وان تماهوا مع روح المقاومة وأيدوا السياسة المناهضة للسياسات الأمريكيّة- رفضوا محاولات وكلاء خطاب المقاومة الانفراد بقيادة هذا الموقف، وبالتالي حاولوا تفرغ مصطلح المقاومة من معانيه أو تفكيك نواياه وإبراز خبثه وطرح بدائل مقاومة له، لا تقلّ عراقة عنه.

نجح معسكر المقاومة، من خلال السحر الذي تحمله هذه الكلمة، في إخفاء التعبير الحقيقي عن المقاومة وإخفاء وكلائها، لا سيما مصادر سلطتها الأساسيّة وانعكاساتها في أدائها على أرض الواقع لا في خطابها الذاتي. جرت مواراة الفجوة الهائلة بين الخطاب وترجمته على أرض الواقع بواسطة تضخيم الخطاب. فئة المقاومة نسبت لنفسها المحافظة على الكرامة القوميّة، ونسبت الانهزاميّة والعدميّة إلى بعض من لا ينتمون إلى هذا المعسكر والمحافظة والتطوؤ إلى البعض الآخر، وكأنّ هناك وصفاً مُعدّة سلفاً لتقييم السلوك السياسي لوكلاء سياسيين مختلفين، ومن خلال إخفاء حقيقة أنّ هذه الوصفة قد أملاها أنصار المعسكر أنفسهم وبمقتضى مصالحهم. الأمر المحال في هذه المسألة هو تعريف هذه الفئة من جديد مرّة تلو الأخرى، على نحو ما حصل على ضوء حرب لبنان الثانية ونجاح حزب الله في الصمود أمام آلة الحرب الإسرائيليّة التي تفوقه عدّة وعقداً. تحوّل حسن نصر الله إلى رمز المقاومة دون مراعاة الأثمان الماديّة والبشريّة الباهظة لسياسته، ودونما أخذ بعين الاعتبار لدولت المقاومة بالنسبة للأهداف التي وضعتها لنفسها، لا سيما الحدّ من قوّة العدو وردعه من استخدام القوّة بحسب ما تملي مصالحه الأساسيّة. نمت نظريّة المقاومة وترعرعت في الخطاب السياسي في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، واستأثر أنصارها بسلم الأولويات القيميّ والسياسيّ في داخل هذا المجتمع. هيمن مصطلح المقاومة على كلّ الحالات السياسيّة، وأصبح المؤشّر الأساسيّ للتعامل مع الواقع ومحدوديّاته، حتّى أصبح أداء يمين الولاء لكنيست إسرائيل ومحاكمها جزءاً لا يتجزأ من الحفاظ على المقاومة، وأضحى كلّ العقل الخلاق مكرّساً للمصادقة على سلوكيّات طوت في داخلها تناقضات لا تحتمل التوصيف الأحاديّ.



الاستتثار بتصنيف المقاومة على هذا النحو الاحتكاريّ أثار حنق وغيره ومعارضة من ادّعوا أنّهم أوصياء على سياسة المقاومة على امتداد عقود خلت، ألا وهم الشيوعيون الذين قاموا بكلّ عمل ممكن من أجل إحباط أيّ محاولة لمنافستهم على قيادة واحتكار خندق مقاومة الإمبرياليّة والكولونياليّة والفكر الرجعيّ المتمثّلة في القومية العربيّة أو الإسلامويّة السياسيّة. إبراز المقاومة كقيمة عليا تلغي مفاهيم قيمية أخرى (وهو الأمر الذي تجسّد من خلال كون أبطال المقاومة رجال دين ظلاميين أو دكتاتوريين قساةً يقمعون شعوبهم ويوجّهون السلاح ضدّهم) تحوّل إلى محطّ خلاف في الخطاب السياسيّ. المقاومة كمصطلح قيميّ كونيّ، مقابل المقاومة كمفهوم ذرائعيّ بمقدوره تدعيم أنظمة استبداديّة أو شنّ حرب أهليّة، تحوّلت إلى نقطة خلافيّة، وحاولت المعسكرات السياسيّة الاستتثار بها بحسب الموقع الذي كانوا فيه في ذلك الوقت. المقاومة لم تشمل دائماً مقاومة النظام الاستبداديّ أو مقاومة التفسير الجهاديّ الذي تبناه الإسلام السياسيّ مقابل تفسيرات بديلة اعتبرت مهادنة وخاضعة للهيمنة الغربيّة في المنطقة. لفظت المقاومة خارجاً إمكانيّة مقاومة النهب واستغلال موارد الدولة من قبل حفنة من المنتفعين الذين بنوا قوتهم ومراكزهم من خلال التواصل مع دائرة المقرّبين من الرئيس، وحوّلوا الدولة إلى مزرعة عائليّة في تونس إبان حكم بن علي، وفي اليمن إبان حكم علي عبد الله صالح، وفي مصر إبان حكم حسني مبارك، وفي فترة حكم طبيب العيون الشابّ بشّار الأسد.

خضع خطاب المقاومة لتحوّلات جذريّة وعميقة ومتواصلة على ضوء التطلّورات المختلفة التي شهدتها الثورات العربيّة، وفي كلّ مرّة تولّد اصطفاً قيميّ وسياسيّ جديد في صفوف مستملي هذا المصطلح. التحوّلات التكتونيّة الهائلة في صفوف النخبة السياسيّة لم تسلط الضوء على الخلافات العميقة فحسب، بل أظهرت في الأساس مكر الإنشاء السياسيّ في الخطاب الإيديولوجيّ. تحوّل نظام بشّار الأسد التسلّطيّ في نظر المتماثلين معه إلى قلعة المقاومة للمحاولات الغربيّة الرامية إلى تصميم المنطقة من جديد، والقضاء بالتالي على ما تبقى من مقاومة. هؤلاء الذين بدا أنّهم يفضّلون اعتبارات السياسة الإقليمية على الاعتبارات الديمقراطيّة واعتبروا معارضي نظام الأسد أشخاصاً خانوا أمّتهم وشعبهم مقابل حفنة من المصالح الضيقة. في الوقت ذاته، تحوّل من اعتبروا الأسد قلعة المقاومة لكنّهم فضّلوا إرادة الشعب وقاموا بتبني الخطاب الديمقراطيّ ودعموا المقاومة الشعبيّة حتّى لو كان ثمنها تأييد القوى الداعمة للغرب، تحوّلوا إلى حالات استثنائية شاذة لا تفهم ما تعنيه السياسة الإقليمية التي قد تكون عدائيّة ومبنيّة على جدليّة السيد والعبد القمعيّة، وكلّ خروج عن هذه الثنائيّة يحفظ تسيدّ السيد ضدّ تأمر العبد وسعيه للتحرّر والانعقاد. وما تقلّبُ المواقف والولاءات في السنوات العشر الأخيرة إلاّ مرآة لسيولة السياسة في وجه محاولات قوى

سياسيّة تجميدها لحين، من أجل مصلحة موقعيّة قد تتبدّل وتبدّل معها الموقف السياسيّ وبالتالي التوليف الخطابيّ الذي تتحوّل الكلمات فيه إلى تكوينات مطاطيّة تحمل في طيّاتها احتمالات لا نهائيّة من المعاني.

## نظريّة الإلهام وقوّة الجماهير

إحدى الخصائص البارزة لثورات الربيع العربيّ هي قدرة جموع غفيرة من المواطنين على إدخال تغييرات جذريّة على ظروف بدا أنّها أبدية. لم يتوقّع أحد قبل أشهر من سقوط بن علي في تونس ومبارك في مصر سقوط هذين الدكتاتورين اللذين حكما بلديهما حكماً صارماً لعقود طويلة. لم يصبح المستحيل ممكناً إلاّ على يد الجماهير التي خرجت إلى الشوارع. أشاع هذا المدّ الحياة في الإيمان بقدرة الجماهير على التأثير على أوضاعها وتغيير شروط حياتها الأساسيّة، وإنّ على نحو جزئيّ. وعلى الرغم من أنّ الجماهير لم تملك قوّة التأثير الجذريّ على الحكم الجديد، ولم يكن بمقدورها إلغاء تأثير من هيمنوا على مَحوار القوّة المركزيّة في أيّام الحكم السابق، فإنّ مصطلح "إرادة الشعب" أصبح متداولاً ومتعارفاً عليه في دول الربيع العربيّ. التجربة التونسية وإجبار الحكومات على الاستقالة بفعل الاحتجاجات الشعبيّة، والتجربة المصريّة ضدّ محاولة الإخوان المسلمين إقصاء قوى سياسيّة مختلفة عن المشاركة في الحكم بعد أن وصلوا إليه في انتخابات ديمقراطيّة، والتجربة اليمنيّة التي أدّت إلى عزل علي عبد الله صالح، كلّ هذه تبيّن أنّ الجماهير تملك القدرة على التأثير، وعلى تحديد أشكال ومناحي التغيير السياسيّ المتوخّى - وإنّ على نحو جزئيّ.

سياسة الاحتجاجات الجماهيريّة وطرائق التجنيد التي ميّزتها (لا سيّما استخدام التكنولوجيات الرقميّة (الديجيتاليّة) والإعلام المجتمعيّ) تحوّلت إلى مصدر تقليد ومحاكاة من قبل قطاعات اجتماعيّة في أرجاء العالم، بمن فيها تلك التي نشطت في إسرائيل. وعلى الرغم من جميع التحفّظات التي طُرحت حولها، فقد تأثرت احتجاجات صيف العام 2011 تأثراً بالغاً بأنماط الحراك الجماهيريّ في مصر. حتّى الشعار "الشعب يريد عدالة اجتماعيّة" جاء بوحى من الشعار المركزيّ للاحتجاجات في العالم العربيّ "الشعب يريد إسقاط النظام".

كما أسلفنا، لم يكن الجمهور الفلسطينيّ في إسرائيل في موقع المُشاهد للأحداث في العالم العربيّ،

بل كان شريكاً فيها على هذا النحو أو ذلك من خلال مواقع التواصل الاجتماعي. مراجعة أنماط التنظيم والاحتجاج في صفوف الجمهور العربي في العامين الأخيرين تُظهر أنّ مفهوم الاحتجاج قد تغير. وعي الشباب الفلسطيني في إسرائيل، الذي يتأثر بأحداث تدور في مناطق بعيدة، هو نوع من الانتفاضة على الحدود السياسية والمادية والإدراكية التي يفرضها عليهم الواقع السياسي. خطاب الوعي الذي يتراوح بين المحلي الانتهازي والإقليمي الأيديولوجي، ينعكس في الخطاب السياسي الذي تبنته الأجيال العربية الشابة. سعي هؤلاء نحو تعريف ثنائي للوعي ما هو إلا محاولة لإضفاء الشرعية على نوع محدد من الوعي والأداء السياسيين مقابل قوة الروتين الذي يتحقق بفعل السياق السياسي المباشر الذي يكرس نفسه في خضم روتين الوعي وأدائه. التآمر على الروتين بواسطة خلق ثنائيات مفاهيمية يعزز مشاركة وانخراط الشباب في حلبتين متضادتين، إحداها إسرائيلية والأخرى عربية، وهما حلبتان متعارضتان في الفحوى على الرغم من أنّهما ليستا منفصلتين، حتى إنّهما تعيشان حالة من التماس من الناحية الأنطولوجية (الوجودية).

الخطاب السياسي الذي يتداوله الشباب العربي هو الخطاب الذي تبلور في السنوات الأخيرة في العالم العربي، وهو خطاب يتناقض مع هياكل القوة السياسية وأجهزتها التقليدية. هذه المعارضة هي معارضة لمفهوم هرمي للعمل السياسي وللخطاب الحزبي الذي يستوجب العمل في أطر غير مرنة تمثل للأيديولوجيا الحزبية، ولا تُوفّر المرونة المطلوبة في الظروف السياسية القائمة. هذا الخطاب السياسي يتحدى مفهوم السلطة السائدة ويعرض مودياً أقل مركزية يمكن من خلق شراكات ميدانية مرنة.

هذا الخطاب انعكس في الأعمال الاحتجاجية ضدّ مخطّط "برافر"، حيث أمسكت مجموعات شبابية بزمام الأمور وأطلقت احتجاجات تجاوزت أجهزة الرقابة السلطوية وحتى الأطر السياسية الحزبية. أطلق شبّان من ذوي الهوية السياسية المجهولة احتجاجات ضخمة وواسعة النطاق دون الحاجة إلى مركز يتحكّم بتدفّق المعلومات ويتحمّل مسؤولية الجوانب التنظيمية. وظّف هذا الحراك الشبابي وسائل الاتصال الحديثة لأغراضه، وعلى الرغم من عدم دقّة الادّعاء أنّ وسائل الإعلام الحديثة تخلق التغيير، فإنّها تمضي به قدماً، وتمكّن من توحيد الخطاب ومدّ الجسور بين مناطق جغرافية مختلفة.

استخدام وسائل الإعلام الحديثة وخطاب الاحتجاجات الشعبية نهضاً بمفهوم لا مركزي للأعمال الاحتجاجية التي انطلقت فعالياتها على نحو مُنسّق في مواقع مختلفة. هذا النمط من الاحتجاجات

في عصر الإنترنت والشبكات الاجتماعية يكسر بنية السلطة التي تقبلها وترعاها الأحزاب السياسية، ويروج لمفهوم يتحدى القيادة السياسية الرسمية القائمة (لجنة المتابعة؛ رؤساء الأحزاب؛ رؤساء السلطات المحلية العربية). وعلى الرغم من أن هذه الممارسات لا تُضعف قوة القيادة القائمة، فإن روح الثورات العربية تهب في صفوف الجيل الشاب من الجمهور الفلسطيني الذي لا يريد مواصلة الامتثال لإملاءات القيادات القديمة حتى لو اقترن الأمر بدفع أثمان شخصية باهظة، ولا سيما بسبب قدرة هذا الجيل على استخدام أدوات جديدة لا تنضوي تحت سلطة هذه القيادة. الوسيلة هي الرسالة، واستخدام وسائل الإعلام الحديثة يعمل على تقويض قنوات اتصال القيادة المُأسَّسة، الأمر الذي يولد قيادة أكثر ديموقراطيةً ومساواةً وحراكيةً، لكنها لا تتحلَّى بالضرورة بنجاحة أكبر. هذا المركب، الذي يتمثل بالقدرة على التأثير، بدأ يقوم بدور واضح في انتشار حالة من القنوط في قطاعات آخذة في الاتساع في المجتمع الشاب والذي يبحث عن آفاق جديدة للممارسة السياسية لم تتبلور بعد.

لقد أتاحت وسائل الاتصال الاجتماعية مساحات جديدة من الحراك، وخلقت أجواء جديدة تعوّل على عدم الحاجة إلى الاحتكام للولاءات التقليدية في ممارسة السياسي. وشهدت الساحة السياسية في السنوات الأخيرة محاولات جادة لتجاوز الآليات التقليدية وتكريس التكنولوجيا الحديثة للتشديد والدفع بقوى شابة جديدة للعمل الجماهيري والسياسي خارج الأطر السياسية التقليدية. إلا أن هذه الحركات، بالرغم من أهميتها، بقيت موسمية؛ والمقصود أنها ارتبطت بتطور أو حادث محدد، وامتدت وتراجعت مع تطور هذا الحادث أو ذاك. كذلك إنها لم تستطع حتى الآن أن تتجاوز الاصطفافات السياسية التقليدية التي قامت من ناحيتها بمحاولات كسب هذه الحركات لصالحها.

لا شك أن هناك عملية فرز واصطفاف سياسيين جديدين في المجتمع الفلسطيني في الداخل، وسيجلى هذا الاصطفاف في الفترة القريبة بسبب تأثير تغيير نسبة الحسم للانتخابات الكنيست الإسرائيلي وبسبب محاولات إعادة الاعتبار للجنة المتابعة. لهذه العمليات تأثير على العلاقة بين الجيل الشاب والقيادات المُأسَّسة في الأطر الحزبية في الأساس. يتبين أن الثقة في القيادات الحزبية آخذة في التراجع إذا أخذنا أنواع الآليات المستخدمة من قبل فاعلين سياسيين حديثي السن، وإذا نظرنا إلى مدى الرضى من أداء الأحزاب السياسية في تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المجتمع العربي. مدى الثقة في قدرة الأحزاب والقيادات العربية على التأثير تأثيراً جدياً في سياسات الحكومة الإسرائيلية، والتأثير في تحسين ظروف المواطنين

العرب المعيشيّة، ضئيل نسبياً؛ ولهذا يبقى البؤن بين حدّة التنافسات الحزبيّة والشخصيّة في السياسة العربيّة، ورضى الجمهور وتحويله على نجاعة الأحزاب في تحقيق آمالهم ومتطلباتهم، يبقى هذا البؤن عاكساً أزمة بنيويّة في السياسة العربيّة. من جهة أولى، هنالك توقّعات جماهيريّة من الأحزاب والقيادات -قطريّة كانت أم محليّة-؛ ولذا على هذه أن تلعب اللعبة السياسيّة بالرغم من أنّها تشرّع قوانين اللعبة التي تصوغها المؤسّسة المهيمنة. من جهة أخرى، السياسة العربيّة غير ناجعة ولا تتوافر عندها بدائل أكثر نجاعة. هذه الحالة تحمل الأجيال الشابة على طرح تساؤلات مبدئيّة وعلى البحث عن بدائل لم تتبلور بعد. في الوقت نفسه، هنالك قوى سياسيّة تخلّت عن الساحة السياسيّة الرسميّة، ولكنّها لم تنجح أن توفرّ بديلاً عملياً للتحديات اليوميّة، وأن تقدّم نموذجاً يتماشى مع إرادة الأجيال الشابة في مستقبل تتوافر فيه إمكانيّات حياتيّة أفضل ممّا هو عليه الوضع اليوم.

### التمييز النسبيّ، وخطاب الفرص المدنيّ والضبط الذاتيّ

ثمّة سحر خاصّ للانتفاضات الشعبيّة. تتجسّد قوتها في أنّها تكشف على الملاءمات الكامنة في الشعب. على الرغم من ذلك، تجدر الإشارة أنّ سحرها يخبئ في طياته توتراً بين الاستقرار بوصفه نوعاً من التمويه السلطويّ، والاستقرار الذي هو محصّلة اتّفاقات طوعيّة بين قوى سياسيّة مختلفة. الثورات الشعبيّة تشكّل مصدرَ وحي للشعوب المقموعة والمجموعات التي تعاني من التمييز والإجحاف. خطاب الغبن والتمييز يشكّل حلبة لعمل تأمريّ ضدّ الاستقرار وللتعبير عن علاقات قوّة تمييزيّة. في مجال النشاط الجماعيّ والحركات الشعبيّة والاجتماعيّة، على نحو ما تُظهر الأدبيّات المهنيّة، يشكّل التمييزُ النسبيّ أحدَ العوامل الأساسيّة للانتفاضات الشعبيّة. حتّى لو لم يتلقَ هذا الإحساس تدعيمًا ببيانات موضوعيّة حول التمييز مقابل مجموعة مقارنة مباشرة، فثمّة احتمال كبير أن تقوم المجموعة التي تعاني من التمييز بالانتفاض ضدّ المجحفين. التمييز ضدّ الفلسطينيين سكّان دولة إسرائيل لا يشكّل معطًى موضوعياً مثبتاً فحسب، بل كذلك تجلياته التي تخضع لعمليات تطوير وترقية متواصلة. من هنا فإنّ الحراك المدنيّ العربيّ في صفوف الجيل الشابّ في السنوات الأخيرة يشهد هو كذلك تطوّراً وتساوياً. روح الربيع العربيّ تغلغت عميقاً في أفتدة ووعي الجيل الشابّ العربيّ. مشهد الملايين الذين يخرجون إلى الشوارع للانتفاض ضدّ الأنظمة القمعيّة صبّ المضامين في مكمون الاحتجاجات العربيّة ضدّ الدولة الإسرائيليّة.

خطاب الاحتجاجات العربيّة يجسّد كيف أنّ مقاومة التمييز لا تحصل في الفراغ. فضاءات خيارات العمل تؤثر على أنماط الاحتجاج وطابعه. هيكل القوّة الإسرائيليّ، الذي يطوّر في كلّ يوم أدواته التمييزيّة، يشكّل عاملاً مهماً في صياغة مكمون الاحتجاج العربيّ، ويوفّر الشرعيّة لعمل جماعيّ عربيّ ضدّ بنية القوّة بعامة، حتّى لو كانت الاحتجاجات تدور حول قضايا عينيّة.

مبدأ المقارنة الذي يشكّل أساس العمل الجماعيّ ليس أحاديّاً في بعده واتّجاهه. المقارنة بين المستوى المعيشي والامكانيات المتاحة للمجتمع العربي مع المحيط الإسرائيليّ تولّد الإحباط والنفور والاعتراب، وبالتالي تشكّل قوّة دافعة للانتفاض. لكن المقارنة تُجرى مع المحيط العربيّ كذلك. التطوّرات في مصر وتونس واليمن وليبيا وفي سوريا بالأساس غذّت روح الاحتجاج في صفوف الشبّان الفلسطينيّين في إسرائيل، لكن نواتج عدم الاستقرار -ولا سيّما استيلاء قوى انتهازية على مَحاور القوّة بعد سقوط الأنظمة البائدة- خفّفت بدرجة ما حماسة الجيل الشابّ من الانتفاضات. فقدان الأمن الوجوديّ الجوهريّ في دول الربيع العربيّ أظهر الثمن الذي تجبّيه التغييرات السريعة والشاملة. وعلى الرغم من أنّ الوقت لم يحنْ بعد لتقييم اتّجاه الأمور، فإنّ الجيل الشابّ يدرك أنّ مرحلة الفوضى وغياب الأمن الوجوديّ الأساسي، التي يتحمّم تخطّيها بغية الوصول إلى مستقبل أفضل، تستوجب التفكير بحذر شديد. يدخل هنا عامل عدم الثقة بالمؤسّسة الإسرائيليّة والتي تستخدم آليات الردع والترهيب ضدّ المجتمع، من جهة، وتفسح المجال لفرص لا يمكن التغاضي عنها في مجال حرّيّة التعبير وفي المجال الاقتصاديّ، من جهة أخرى، كجزء من سياساتها القهرية الناعمة إلى جانب سياسات الردع المعنّفة.

ما تعنيه النزعة الثوريّة هي التجديد الذي لا يمكن مسبقاً تحديد نطاق إمكانيّاته الكامنة. يظهر الخطاب السياسيّ العربيّ في السنة الفائتة وجود قوى اجتماعيّة وسياسيّة عربيّة تعمل بوحى التطوّرات في بعض الدول العربيّة، وتتبنّى الخطاب التأمريّ لقوى الثورة وتقوم بتعريف مفاهيمها من جديد، وتعيد النظر في مواقفها. خطاب الحماسة الثوريّ الذي ينعكس -أولاً وقبل كلّ شيء- في تحطيم كلّ ما هو قائم من أجل مستقبل جديد يُستبدل الآن بخطاب احتجاجيّ يتوخّى الحذر ويبنى على تصوّر التحوّلات الجذريّة بدل النزعة الثوريّة.

هذا التطوّر ينبع من أنّ خطاب التمييز النسبيّ يواجه صعوبات، بسبب غياب القدرة على الانتفاض ضدّ سياسة الدولة في الوضع الذي يعيش فيه الخطاب السياسيّ في العالم العربيّ (ولا سيّما في مصر وسوريا) حالة من المراوحة بين الخيار التسلّطيّ للنظام القائم، والخيار الإسلاميّ لحركة

الإخوان المسلمين، وحالة الفوضى والحرب الأهلية. وينبع هذا التطور كذلك من الثمن البشريّ والمادّي الباهظ الذي يقترن بالثورية الشعبوية. الحالة الهوبسيانية القائمة في سوريا وتواصل الفلسطينيّين مواطني إسرائيل مع ظاهرة اللجوء وذاكرة النكبة، يدفعان الفلسطينيّين للتفكير مجدداً في درجة المخاطرة التي يريدون (أو يستطيعون) أخذها على عاتقهم في مواجهة التمييز النسبيّ الذي تمارسه إسرائيل تجاههم. هذا الأمر يفسّر جزءاً من الخطاب الثنائيّ القائم ومحاولة قوى سياسية معيّنة استملاك خطاب سياسيّ يمكنها من التغلّب على الفجوة القائمة بين مستويّ الخطاب والأداء لديها. غياب الثقة بالمنظومة الإسرائيليّة وقدرتها على التسبّب في خسارات مادّية وبشريّة باهظة يفرض صراعاً بين أطراف سياسية مختلفة على معاني المقاومة وحدودها المحتملة، حتّى لو كان هناك مكمون معارضة غريزيّ واسع النطاق.

استلهم الفلسطينيّين في إسرائيل من الحراك الشعبيّ توازنه الخشيّة من فقدان الموارد والمستوى المعيشيّ الذين نجحوا في تحقيقهما على الرغم من سياسات الدولة وليس برغبة من الدولة وأغلبيتها اليهودية. الجهود البقائيّ الذي بذل في العقود الأخيرة كان هائلاً، لذا فإنّ المخاطرة به من خلال تجاوز معايير الاحتجاج التناسبية في مقابل مستقبل غير واضح، وضمن حالات الانهيار في المحيط العربيّ، وفي غياب أفق سياسيّ واضح، هذه المخاطرة تصبح ذات احتمالات نجاح متدنّية للغاية. على الرغم من الخطاب التأمريّ الذي يسود أوساط الأجيال الشابة، يبقى النضال أسير مفهوم براغماتيّ للمواطنة النشطة التي تستأنف على تعريفها القانونيّ القائم بأدواتها هي وفي إطار القانون الذي يشكّل قاعدة رحبة للتفسيرات الخلاقة التي تتعارض مع سعي القوّة المهيمنة لترسيخه. النضال يدور بعامّة حول التغييرات المطلوبة في شروط الوجود، لا حول الوجود بحدّ ذاته؛ وذلك ليس لأنّ هناك تماهياً مع هذا الوجود، بل لأنّ تخيل بديل وجوديّ للموجود غير متوافر في الظروف الراهنة. على ضوء التركيبة الإقليمية الجديدة والأفق القوميّ الفلسطينيّ اللذين يؤكّدان حالة الهامشيّة المزدوجة للفلسطينيّن في إسرائيل، يتلخّص "التأمر" الفلسطينيّ بتحويل هذه الهامشيّة إلى مصدر قوّة يعرف مجدداً بيئته الإسرائيليّة والفلسطينيّة، ويفعل ذلك على نحو يخدم وعيه للأرباح التي يجنيها من موقعه المزدوج. صعود الخطاب التأمريّ الموجّه ضدّ الهيمنة اليهودية، والذي يضمّ في طياته قوّة الإرادة الجماعية، يشكّل صدى لأصوات ملايين الأشخاص في العالم العربيّ الذين يسعون لتغيير شروط وجودهم الأساسية، لكن التأمّر ضدّ الهيمنة بالارتكاز على التمييز النسبيّ لا يلغي الرغبة في فحص واحتساب بنية الفرص على نحو نسبيّ وتطوير ممارسة سياسية تخلق ارتباطاً بين الاثنين وإن لم تكن لهجة الخطاب السياسيّ تعبّر عن هذه السيرورة العميقة. يعني ذلك أنّ الحراك السياسيّ للتغيير يستمدّ

قوته من حالة التمييز التي يعاني منها المجتمع العربي، لكن دون التغاضي عن مقادير الفرص المتاحة أصلاً والتي تحاول الدولة الاسرائيلية استغلالها من أجل تحقيق هدفين أساسيين: من جهة، تبقى المؤسسة الإسرائيلية على مقربة لا يستهان بها من الحراك والتنفيس، وتستغل ذلك لأغراض دعائية تتمثل في أنها "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط". من جهة أخرى، تقوم الدولة الإسرائيلية بتفريغ المواطنة العربية من مضمونها الجوهرية من خلال سنّ قوانين تحدّ من نجاعة الحركات العربية، وفي الوقت نفسه تقوم بالتضييق على الوجود العربي من خلال استمرار تطوير الوجود اليهودي في كل أقاليم الدولة وذلك على حساب مساحات تطوير المجتمع العربي المستقبلية. هذه السياسة يمكن أن تسمى سياسة الخنق البطيء والناعم إلى أن يجري إرهاب الوجود الفلسطيني وتطويعه للهيمنة اليهودية. إلا أنّ الحركات التي جرى الحديث عنها سابقاً، بالرغم من التباينات الداخلية في المجتمع والصراعات القائمة بين قياداته ونخبه المختلفة، الحركات الشبابية تظهر أنّ إرادة الشعب تبقى أقوى من قدرة أي مؤسسة على فرض هيمنتها الكاملة عليها. الوعي الفلسطيني لدى الأجيال الحديثة السنّ، والاعتراض المبدئي على روح الفوقية والاستعلاء المتجذرة لدى المجتمع اليهودي، يؤكّدان أنّ المستقبل ما زال يحمل في طياته تغييراً لا يمكن استكناهاه في اللحظة الراهنة.

## تلخيص

هذه المقالة المقتضبة لا تشير إلى مراوغة وسيولة "السياسي" في الواقع الذي يميّز لسنوات طويلة بالخروج على قواعد اللعبة المتعارف عليها فحسب، بل تشير كذلك إلى تملص اللغة من محاولات الوكلاء السياسيين القبض عليها وتوظيفها لصالحهم توظيفاً كاملاً. تأسيس الخطاب السياسي للمجتمع الفلسطيني في ظلّ الثورات العربية يعكس الطبيعة المراوغة للغة السياسية وسعيها لتوكيد ذاتها بأشكال مختلفة، بما في ذلك استئنافها على جوهر استقرارها كأداة مركزية لحضورها. على الرغم من أنّ القوى المهيمنة تنجح بفضل قوتها في إخفاء شروط التآمر النشط والجماهيري ضدها، لكن -وكما أظهرنا هنا- فإنّ إمكانية تحقّق مسار سياسي هي أمر محتمل حتى لو لم يتحقّق هذا المسار سابقاً. غياب التعاطي على مستوى الخطاب مع مسار معين لا يعني استحالة تحقّقه. هذا التحقّق قد يحصل حتى لو خرج على الخطاب الذي يلغي احتماليته.



الغياب بالذات قد يكون دليلاً على القوّة الخفيّة للحضور؛ لا للمسار بذاته بل لاحتمال وجوده واستحقاقات ملموسيّة الكامنة. يكفي أن يمارس التفكير العميق حول الوضع القائم ومركّباته الأساسيّة (ولا سيّما حول موازين القوى التي تمكّن من المحافظة عليه)، كي نفهم استحالة أبدية الهيمنة، وأنّ من الأفضل أن يُستثمر فائض القوّة في الدمج المتساوي للمرؤوسين، وإن كان الثمن على شاكلة عمليّات تحوّل عميقة وجذريّة في هويّة منظومة الهيمنة نفسها. تثبت الخطاب يغلق " وهم " الحقيقة لمُدّة زمنيّة معيّنة، لكن لا يمكن توقّع ألاّ تؤدّي وسائل التفكيك إلى كشف التناقضات الداخليّة لوسائل المسّمة وللخطاب " المسمّر ". من ناحية ثانية، إنّ السعي للتغيير لا يمكن له أن يحصل بمنأى عن التوازن بين رغبة القوّة وغريزة البقاء. القوى الاجتماعيّة التي تسعى لضمان نفسها لن تستخدم الوسائل القائمة لصالحها ضدّ المنطق الذي يتحدّد وجودها بحسبه. هذه القوى لا يمكن لها أن تكون بمعزل عن العوامل البنيويّة والمنظوماتيّة التي ولدت شروط وجودها من البداية، لذا فهي تشكّل (أي العوامل) جزءاً لا يتجزأ من كينونتها، حتّى لو تنكّرت هويّتها على مستوى الخطاب لأجزاء لا بأس بها من أشكال وجودها.